المكفول له وبرئت كفيله في المطالبة باحضاره واذا دعى الكفيل برءاة المكفول به من الدين وسقط
الكفالة او قال لم يكن عليه دين حبس الكفيل حتى يحضر المكفول له مع بينة واذا طالب الكفيل المكفول به
بالحضور وعينه لزمه ذلك ان كانت الكفالة باذنه او لم يعلم صاحب الحق باحضاره واذا مات المكفول به
او غاب غيبة تنقطع عن منقطعه احتمل ان يسقط ما يمضي وبحضره وان لم يعلم فيها حتى انقضت
الدين على الكفيل ان كان مضى ولم يحضره اما لو ابرأ الكفيل او اعتاض عنه او لغير
ذلك جيء بعد احضاره مع حياة المكفول عنه ما عليه من الدين الا اذا اشترط البراءة منه وكذا لو عوض
العين المكفول بها اذا لم يشترط الا حال عليه بتلفها فان اشترط برئ والنبي ان وجد هو
كيل على بدن الغريم بمنزلة الكفيل المؤجل عليه احضاره فلهم فان تعذر احضاره ضمن ما عليه
قاله الشيخ وقال واذا لم يكن الوالد ضامنا فوله ولا له عند موته مال لم يجز لمن له على الولد حق ان
يطالب والده بما عليه لكن ان امكن الوالد معاشرة صاحب الحق على احضار وله كالا بالعقد يتمكن
وجزم لزمه ذلك وحيث ادى الكفيل حالا رجع على المكفول به فقط على الاصح انه في رجوعه
عليه كضامن وانه لا يسلم الى المكفول له ما يستحق حالا اداه بخلاف ضمن تعذر احضاره مع
بقائه لامتناع بيعه وان كفل اثنان واحدا فسلم احدهما برئ الاخر وان كفل واحد لاثنين فابرأ
احدهما برئ الآخر واذا كفل الكفيل كفيل آخر صح فان برئ الاول برئ الثاني ولا عكس وان
كفل اثنان ثالثا برئ كل منهم ببراءة من قبله ولا عكس كضمان ولو كفل اثنان واحد او كفل كل واحد
منهما كفيلا اخر فاحضره احدهما برئ هو ومن تكفل به وبقي الآخر ومن تكفل به وصح احالة رب
الحق او احيل او زال العقد برئ الكفيل وبطلان الرهن لان الحوالة استيفاء في المعنى وتقدم اول
الباب ولو خيف من خروج كصفينة فالق بعض من فيها متاعه في البحر ليخف لم يرجع به على احد ولو
نزى الرجوع ويجب الالقاء ان خيف تلف الركاب بالغرق ولو قال بعض اهلها القِ متاعك فالقاه فلا ضمان على الآمر وان قال القه وانا ضامنه ضمن الجميع وان قال واتا وركبان السفينة ضامنون واطلق ضمن وحده بالحصة وان قال كل واحد منا ضامن لمتاعك او قيمته ضمن افتآيا كل
ضمان الجميع سواء كانوا سمعوه او لم يسمعوا ولو قال لا تفعل اولم يسمعوا وان رضوا بما قال لزمهم
وكذا الحكم في ضمانهم ما عليه من الدين ولو قال لرب طلق زوجتك وعلي الف او مهرها لزمه ذلك
بالطلاق ثالثة في الرعاية وقال لو قال بع عبدك من زيد بمائة وعلي عاية احتمل لم يلزمه شيء

باب الحوالة وهي عقد ارفاق لا خيار فيه وليست بيعا بل تنقل المال من ذمة المحيل الى
ذمة المحال عليه فلا يملك المحتال على المحيل ولا المحال به حتى اذا لم يشترط يسار المحال عليه وجهله
او ظنه مليا الرجوع على المحيل بحال اي سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فلس او موت
وكذا الجحود صرح به في الفروع وغيره ولعل المراد اذا كان المحال لم يعلم الدين او صدق المحيل عليه
او ثبتت ببينة لم ماتت وغيره اما ان ظنه عليه فجحد ولم يمكن اثباته ظنه الرجوع عليه وتصح بنظرها
او صفاتها الخاص ولا تصح الا بشروط احدها ان يحيل على دين مستقر في ذمة المحال عليه ولو على
الضامن بما ضمنه ووجب وفي ذمته حيث وفي الرعاية الصغرى والحاوي ان قال احتلت بما عليه صح
لا احلتك به عليه اي الميت وتصح على المكاتب بنجم مال الكتابة وان احال على مال الكتابة ولو حل او
حمل او ارش ماله بعد ضمنه وتقدم او الصداق قبل الدخول او الاجرة بالعقد قبل استيفاء المنافع
او قراءة المدة او ثمن المبيع على الشريك في مدة الخيار او على معين من وديعة او ضاربة او استحقاق
في وقف او على ناظره او على وليت المال او حال ناظر الوقف بعض المستحقين على حصته وعكس
ولا يشترط استقرار المحال به فان حال المكاتب سيده او ان وجب امرأته او المشتري البائع بثمن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)